



المقدمة

التجارة الداخلية مصطلح يشير إلى نشاط البيع والشراء داخل حدود الدولة، أما إذا كان أحد طرفي المعاملة التجارية خارج حدود الدولة فيسمى هذا النشاط تجارة خارجية ويسمى أيضاً تجارة دولية. وتمثل التجارة الخارجية أهمية كبيرة إذا كانت الدولة مصدرة لسلعة عالمية مثل النفط والغاز، وكذلك إذا كانت الدولة تستورد كثيراً من احتياجاتها من الدول الأخرى.

تعريف الاقتصاد الدولي

الاقتصاد الدولي هو أحد فروع علم الاقتصاد، وهو مختص بدراسة المعاملات كافة التي تتم عبر الحدود، أي تلك المعاملات التي تتضمن تدفق الأموال أو الالتزامات المالية بين الدولة وكيان آخر. هذا الكيان الآخر قد يكون دولة أخرى أو منظمة إقليمية (مثل صندوق النقد العربي) أو منظمة عالمية (مثل البنك الدولي).

تنقسم دراسة الاقتصاد الدولي إلى فرعين كبيرين، هما: المالية الدولية والتجارة الدولية. المالية الدولية معنية أساساً بحركة رؤوس الأموال من دولة إلى أخرى بغرض الاستثمار طويل الأجل أو قصير الأجل، فضلاً عن دراسة الجوانب المختلفة للديون الدولية.

أما التجارة الدولية فهي تختص بالصفقات الاقتصادية بين الدول، وهي تشمل ما يأتي:

- ١- شراء السلع بأنواعها المختلفة: المواد الخام ونصف المصنعة وتامة الصنع، وأيضاً السلع الاستهلاكية والسلع الإنتاجية.

- ٢- شراء الخدمات، وتشمل خدمات نقل الأفراد والبضائع والتأمين والتمويل، وغير ذلك.

لماذا تختلف التجارة الدولية عن التجارة الداخلية ؟

تتناول التجارة الدولية صفقات بيع وشراء سلع وخدمات، فلماذا لا تكون دراسة هذا النشاط وفق المبادئ والنظريات الاقتصادية المعتادة التي تبحث سلوك المتعاملين في السوق المحلي؟ الجواب عن ذلك من أربعة أوجه:

١- اختلاف الأنظمة والقوانين

إذا قام فرد في المنطقة الشرقية بالمملكة العربية السعودية بشراء سيارة من تاجر في جدة، فكلاهما يخضعان للنظام والقانون السعودي بشأن مواصفات السلعة المسموح بتداولها وكيفية إبرام العقد والتزامات الطرفين وكيفية التصرف إذا نشأ نزاع بشأن تسليم السيارة، حيث يخضعان معاً للقضاء السعودي.

أما إذا قام تاجر سيارات سعودي بشراء صفقة سيارات من اليابان، فكل منهما ينتمي إلى دولة مختلفة وبالتالي تتباين الأنظمة والقوانين والأعراف التجارية، وهذا يجعل أسلوب عمل المنشأة التي تتعامل في السوق الدولية مختلفاً عن تلك التي تعمل في السوق المحلية فقط.

٢- تكاليف النقل والوصول إلى السوق

إذا كانت المنشأة توزع إنتاجها في السوق المحلية فإن تكاليف النقل إلى مختلف مناطق الدولة تكون منخفضة نسبياً، أما إذا كانت المنشأة تبيع إنتاجها في دولة أخرى فعليه أن تتحمل تكاليف الشحن (بري أو بحري أو جوي) هذا إلى جانب ما تطلبه منها سلطات الدولة التي تصدر منها والدولة التي تصدر إليها، مثل تقديم الشهادات الصحية لصلاحية السلعة وشهادة مطابقة المواصفات وسداد الرسوم الجمركية والحصول على تصريح استيراد وتصدير، وغير ذلك.

علاوة على ما سبق فهناك جانب نوعي مهم، فالمنتج الذي يبيع في السوق المحلي يسهل عليه نسبياً معرفة رغبات الناس وتفضيلاتهم، بينما إذا كان يسعى إلى دخول السوق في دولة أخرى فعليه أن يدرس حاجات المستهلكين وتفضيلاتهم في تلك الدولة لتتوافق السلعة التي يقدمها إليهم مع ما يرغبونه. من هذا يتضح أن عوامل تكاليف النقل والوصول إلى السوق تجعل هناك اختلافاً كبيراً بين الإنتاج للسوق المحلي والإنتاج للسوق الدولي.



٣- اختلاف النقود

إذا كنت تشتري أي سلعة داخل الدولة يمكنك بسهولة تدبير قيمتها بالعملة الوطنية، أما إذا كنت تستورد سلعة من دولة أخرى فعليك شراء عملة تلك الدولة أولاً من سوق الصرف الأجنبي، ومن ثم سداد ثمن السلعة المطلوب استيرادها.

مثال: شخص يريد شراء سيارة من السوق المحلي بقيمة ٥٠,٠٠٠ ريال. ما على هذا إلا تجهيز المبلغ المطلوب والحصول على السيارة. أما إذا كانت السيارة قيمتها ٢٠,٠٠٠ يورو مثلاً ويتم استيرادها من ألمانيا مباشرة، فيجب على هذا الشخص القيام بخطوتين: أولاً شراء العملة بالكمية المطلوبة من سوق الصرف (٢٠,٠٠٠ يورو) وثانياً تحويل المبلغ باليورو إلى البائع للحصول على السيارة وفق الإجراءات المعتادة.

علاوة على ذلك فإن الأنظمة المصرفية تختلف من دولة إلى أخرى فيجب مراعاة ذلك عند إجراء صفقات تتطلب وسيطاً مصرفياً دولياً.

٤- حركية عناصر الإنتاج

تتمتع عناصر الإنتاج بأنوعها كافة (المواد الخام ورأس المال والعمل) بمرونة نسبية في الحركة داخل حدود الدولة الواحدة؛ فالموظف قد يتطلب عمله الانتقال من جدة إلى الرياض أو من المنطقة الشرقية إلى القصيم ولا يحتاج إلى أي إجراءات خاصة لتنفيذ هذا الانتقال. وبصفة عامة يلاحظ أن سهولة حركة عناصر الإنتاج نسبياً داخل الدولة تحد من ارتفاع تكاليف خدمات عناصر الإنتاج؛ لأنها إذا كانت نادرة في منطقة ومتوفرة في منطقة أخرى يمكن تحفيزها للانتقال من الثانية إلى الأولى، وبالتالي تكون عوائد عناصر الإنتاج متجانسة بدرجة كبيرة داخل الدولة (من يعمل في نفس الظروف يحصل على نفس الأجر).

أما على المستوى الدولي فانتقال شخص من بلد إلى آخر يستلزم الحصول على تأشيرة دخول وإقامة في البلد التي يريد الانتقال إليها، ولا تسمح له القوانين بالعمل إلا باشتراطات خاصة. كذلك الأمر بالنسبة لرأس المال والمواد الخام فهي لا تنتقل بسهولة من دولة إلى أخرى. يترتب على ذلك اختلاف سعر السلعة الواحدة من دولة إلى أخرى؛ بسبب اختلاف تكاليف الإنتاج والخامات المستخدمة؛ وهذا من أهم عوامل اختلاف التجارة الداخلية عن التجارة الدولية.

لماذا تقوم التجارة العالمية بين الدول ؟

من المنظور العالمي، يؤدي تشجيع التجارة الدولية إلى ارتفاع جودة الإنتاج العالمي وانخفاض التكلفة بدرجة كبيرة؛ لأن التخصص وتقسيم العمل الدولي يتيح لكل دولة اختيار السلعة التي تنتجها فتنتجها بأقل تكلفة وتبيعها بسعر منخفض مقابل ما تحتاج من السلع الأخرى. أما على مستوى كل دولة على حدة، فهناك سببان رئيسان لتفسير رغبة كل دولة في الدخول في صفقات تجارة خارجية:

١- تلبية احتياجات المواطنين

لا تستطيع أي دولة في العصر الراهن تحقيق الاكتفاء الذاتي، فقد تطورت حاجات ورغبات الإنسان بدرجة كبيرة بحيث إن القطاع الإنتاجي للدولة يعجز عن إنتاج جميع أنواع السلع المطلوبة لتلبية حاجات المواطنين، ولا بد من استيراد السلع غير المتوفرة محلياً من الخارج.

٢- مكاسب التجارة الخارجية

مع وجود علاقات تجارية بين الدول تقوم كل دولة بإنتاج وتصدير السلع ذات الوفرة النسبية، وتستورد السلع ذات الندرة النسبية، وبذلك تتحقق ميزتان:

الأولى / تصريف فائض الإنتاج لدى الدولة، أي كميات السلع التي تزيد على حاجة السوق المحلي.

الثانية / الحصول على سلع مستوردة من الخارج، إما أنها بتكلفة أقل من الإنتاج المحلي، أو ربما يتعذر إنتاجها محلياً على الإطلاق.

القيود على التجارة الدولية

رغم المزايا التي نادى بها دعاة حرية التجارة في ظل تقسيم العمل الدولي، يرى كثير من الدول أن من مصلحتها الوطنية فرض قيود على تدفق السلع الأجنبية إلى الداخل، وهو ما يسمى سياسة الحماية، بمعنى حماية المنتجين المحليين من منافسة السلع المستوردة من الخارج. وكذلك قد تطبق سياسة الحماية للمحافظة على الاستقرار الاجتماعي، أو لأهداف سياسية مثل منع الدول العربية التعامل التجاري مع دولة العدو الصهيوني.

من أبرز القيود الحكومية على التجارة الخارجية ما يأتي:

١- التعريفية الجمركية

التعريفية الجمركية تفرضها الحكومة على السلع المستوردة عند عبورها حدود الدولة، في شكل نسبة مئوية من قيمة السلعة، أو مبلغ ثابت على كل وحدة.

مثال: إذا كانت التعريفية الجمركية على السيارات ١٠٪ فهذا يعني أن سيارة ثمنها ٥٠٠٠٠ ريال يسدد عنها ٥٠٠٠ ريال، وسيارة أخرى ثمنها ١٠٠٠٠٠ ريال يسدد عنها ١٠٠٠٠ ريال، بينما إذا كانت قيمة التعريفية الجمركية ٧٠٠٠ ريال فإن الضريبة المسددة تكون هذا المبلغ فقط بصرف النظر عن قيمة السيارة. وتفرض الدولة التعريفية الجمركية لتحقيق هدفين:

أ. زيادة إيرادات الحكومة

الضرائب هي أحد الموارد المهمة التي تعتمد عليها ميزانية الدولة. وفرض تعريفية جمركية مرتفعة على سلعة معينة مستوردة يؤدي إلى ارتفاع سعر تلك السلعة في السوق المحلي، فإذا كانت مرونة الطلب على هذه السلعة منخفضة نسبياً لن تنخفض الكمية المطلوبة كثيراً، وبالتالي تزداد إيرادات الحكومة من التعريفية الجمركية.

ب. حماية المنتجات المحلية

إذا كانت السلعة المستوردة لها نظير محلي فإن الحكومة تفرض رسوماً جمركية على السلعة المستوردة بالقدر الذي يجعلها أعلى سعراً بالمقارنة مع السلعة المحلية، ويترتب على ذلك أن يفضل المواطنون شراء السلعة المحلية الرخيصة نسبياً. ولكن هذه السياسة لا تكون ناجحة إلا إذا اتبعت لفترة محددة؛ حتى

يجتهد المنتج المحلي في رفع مستوى الجودة لديه خلال تلك الفترة، وتنخفض تكلفة الإنتاج تدريجيًا، وبالتالي يصل إلى وضع يمكنه من منافسة السلعة المستوردة بدون حماية حكومية، وإلا فإن سياسة الحماية غير المحدودة ستكون لصالح المنتج الوطني الضعيف، وتضر مصالح المستهلكين الذين يشترون السلعة منخفضة الجودة بسعر أعلى من قيمتها بسبب الحماية الحكومية.

٢- نظام الحصص

وفقًا لهذا النظام تتدخل الدولة بتحديد الكميات المسموح باستيرادها خلال العام من كل سلعة خاضعة لنظام الحصص، وعلى كل مستورد أن يحصل على إذن خاص من السلطة المختصة بكمية السلعة المسموح له أن يستوردها.

بصدد الحماية التجارية يعتبر نظام الحصص أكثر تشددًا من التعريفات الجمركية؛ لأنه يقيد مباشرة كمية السلعة التي تدخل السوق المحلي، بينما التعريفات الجمركية يمكن التغلب عليها خاصة إذا كانت تكاليف الإنتاج في البلد المصدرة منخفضة بدرجة كبيرة، فمع إضافة التعريفات الجمركية يظل سعر السلعة مقبولا في السوق المحلي، وبالتالي يتم استيراد كميات كبيرة لتلبية حاجة السوق.

يستفيد من نظام الحصص كبار التجار الذين يحصلون على أذون الاستيراد وبيعون السلعة في السوق المحلي بأسعار مرتفعة وكذلك يستفيد المنتج المحلي؛ لأن الحد من الكمية المستوردة من السلعة يعني السماح بوجود فجوة طلب كبيرة لا تفي بها الكمية المتاحة من السلعة المستوردة، وبالتالي تزداد مبيعات السلعة المحلية البديلة.

٣- قيود أخرى على التجارة الدولية

قد تمنح بعض الحكومات إعانات للمصدرين حتى يتمكنوا من بيع منتجاتهم في أسواق الدول الأخرى بسعر منخفض. وهذه الإعانات قد تكون في شكل دعم نقدي مباشر أو تقديم الخامات والآلات والأراضي بسعر رمزي. ومن القيود الأخرى أن تفرض الدول مواصفات مرتفعة للسلع المستوردة حتى يسمح لها بدخول السوق المحلي.

و الملاحظ بصفة عامة أن هذه القيود تحد من نمو التجارة الدولية؛ لأن كل دولة تواجه بإحدى السياسات الحمائية تقوم هي الأخرى بسياسات مضادة تطبيقاً لمبدأ المعاملة بالمثل، وبالتالي ترتفع أسعار السلع بصورة غير مبررة، وتقل المنافع التي يمكن أن تجنيها الدول من وراء التبادل التجاري الدولي.



خلاصة الفصل

- الاقتصاد الدولي مختص بدراسة المعاملات كافة التي تتم عبر الحدود، وهو فرعان: المالية الدولية والاقتصاد الدولي.
- المالية الدولية معنية أساساً بحركة رؤوس الأموال من دولة إلى أخرى لفترة طويلة أو فترة قصيرة.
- تختص التجارة الدولية بتبادل السلع والخدمات بين الدول.
- تختلف التجارة الدولية عن التجارة الداخلية بسبب اختلاف الأنظمة وارتفاع تكاليف النقل والوصول إلى السوق واختلاف النقود وحركة عناصر الإنتاج.
- تمارس الدول التجارة فيما بينها لتلبية احتياجات المواطنين من السلع المستوردة وتحقيق مكاسب من تصدير فائض الإنتاج المحلي.
- تفرض الدول قيوداً مختلفة على التجارة الدولية لمراعاة المصلحة الوطنية. من أهم هذه القيود: التعريف الجمركية ونظام الحصص ودعم الصادرات المحلية.

أسئلة للمناقشة

الحل في الصفحة التالية

- (١) قارن بين مجال دراسة المالية الدولية ومجال دراسة التجارة الدولية.
- (٢) اذكر ثلاثة أسباب لاختلاف التجارة الداخلية عن التجارة الخارجية.
- (٣) لماذا تحرص الدول على تنشيط التجارة الخارجية مع الدول الأخرى؟
- (٤) رغم مزايا تحرير التجارة إلا أن الدول تضع قيوداً مختلفة على السلع المستوردة من الدول الأخرى.

- أ. لماذا تضع الدول مثل هذه القيود؟
- ب. حدد ثلاثة من أشكال القيود على التجارة الدولية.

(1) *مجال دراسة المالية الدولية:

الاستثمار طويل الأجل أو قصير الأجل، فضلاً عن دراسة الجوانب المختلفة للديون الدولية.

مجال دراسة التجارة الدولية:

تختص بالصفقات الاقتصادية بين الدول، وتشمل:

1. شراء السلع بأنواعها المختلفة: المواد الخام ونصف المصنعة وتامة الصنع, وأيضاً السلع الاستهلاكية والسلع الانتاجية.
2. شراء الخدمات: وتشمل خدمات نقل الأفراد والبضائع والتأمين والتمويل وغير ذلك.

(2) - اختلاف الأنظمة والقوانين.

- تكاليف النقل والوصول إلى السوق.

- اختلاف النقود.

(3) - تلبية احتياجات المواطنين.

- مكاسب التجارة الخارجية.

(4) أ- لحماية مصلحتها الوطنية, وهو ما يسمى سياسة الحماية,

وللمحافظة على الاستقرار الاجتماعي.

ب- -التعريف الجمركية.

- نظام الحصص.

- قيود أخرى على التجارة الدولية كإعانات للمصدرين.



نشاط إثرائي

- (١) إذا فرضت تعريف جمركية مرتفعة على سلعة ذات مرونة طلب مرتفعة . ما أثر ذلك على حصيلة التعريف الجمركية ؟
- (٢) تحقق التجارة الخارجية منافع عديدة . تضع الدول قيوداً على التجارة الخارجية . هل ترى في ذلك تناقضاً ؟ ولماذا ؟

